مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/١١/٢٨

## لامســاس بدعم السلع الغذائية ولا زيادة فى أســعارها

السادات فى الهيئة البرلمانية للحزب: برغم الاعباء الضخمة ثبتنا اســعار السلع الجماهيرية

رفــع اســعار المحاصيل لصــالح الفــلاحين واعفــاء مســتلزمات الزراعــة والجــرارات من الجمــارك

١٥ جنيهــا زيــادة فى طــن الارز و١٠ جنيهــات لقنطــار القطــن و١٠ لاردب العــدس و٥ لاردب الفــول

الرئيس يطلب ضرورة التنفيذ الفورى لقانون التهرب من الضرائب ويدعو كل المسئولين الى أن يقدموا فورا قرارات الثروة

# للمجالس المحلية الحق فى سحب الثقة من المسئولين بالمحافظــات اذا لم يســتجيبوا لمصالح الجمــاهير

□

# مع أول يناير تنتقل صلاحية القرار من العاصمة الى المحافظات

فى اجتمــاع الهيئة البرلمــانية للحزب الوطنى أمس ،أعلن الرئيس الســادات أنه لن يكون هنــاك مســاس بالدعم الذى تدفعه الدولة لتثبيت أسعار السلع الغذائية ،كمــا انه لن يكون هنــاك اى رفع فى أســعارها ســواء بصورة مباشرة او غير مباشرة .

وقال الرئيس ، لقد تمكنا هذا العام من عــدم المساس بالدعم ــ برغم الاعباء الضــخمة التى تتحملهــا الدولة حفاظــا على أســعار الســلع التى تهم جميع المواطنين خصوصــا فئــات محدودى الدخــل .

وقال الرئيس : ان لدى الحكومة بعض الاقتراحات الخاصة برفع اسعار السلع الكمالية وغير الاساسية والتى لا تهم فى مجموعها فئات محدودى الدخل ، ومع ذلك فانه حتى فى نطاق هذه الكماليات التى لا تمثل مطالب اساسية بالنسبة للجماهير العريضة، فان زيادة الاسعار لن توضع موضع التنفيذ الان الا بعد ان تتم مناقشتها داخل لجان الحزب ومع القواعد الجماهيرية .

وقال الرئيس : اننا يجب أن نبدأ من الان الدراسات اللازمة على مستوى الحكومة والحزب والجماهير لنبحث خلال العام القادم كيف يمكن أن نضمن تخفيف عبء الدعم وقصره على الفئات المحدودة الدخل التى تستحق ، ذلك اننا بصدد مشروعات كبيرة وضخمة وحيوية بالنسبة لمستقبل البلاد سواء فى الامن الغذائى ام فى الاسكان أم المرافق والتامينات الاجتماعية .

وقال الرئيس انه سيعمل بنفسه خلال الفترة القادمة لكى يقيم مشروعا ضخما تشترك فيه أمريكا والمانيا واليابان ومن يرغب من الدول العربية ، لتوفير ٣ مليارات جنيه سنويا لمدة خمس سنوات ، وذلك لكى نتمكن من أن نبدأ فى هذا التحول الاقتصادى الضخم بداية على أسس علمية قوية وثابتة .

وأشار الرئيس الى أن ما جاء فى ميزانية ١٩٧٩ من مقترحات للحكومة تحافظ أساسا على حماية جميع المواطنين من محدودى الدخل ، ولضمان زيادة فرص العمل والدخول بالنسبة لهم .

واعلن الرئيس ان ثورة الحكم المحلى ستبدأ فى مصر اول يناير القادم ، وقال يجب أن نعى جميعا شعبا وحزبا وقيادات تنفيذية وتشريعية أهمية هذا التطور فى نظام الحكم الذى نحن بصدده والذى يمثل لاول مرة فى تاريخ مصر حكما محليا حقيقيا بمعنى أن تنتقل صلاحية اتخاذ القرارات من العاصمة الى المحافظات لتشارك فيها المحافظ والقيادات الشعبية مع الجماهير فى كل محافظة .

وقال الرئيس أن المحافظ فى السابق كان ممثلا للحاكم والسلطة فى مواجهة الجماهير ، أما الان فالمحافظ ابن من أبناء الاقليم لديه كل الصلاحيات مع الجماهير باتخاذ القرار لانه ممثل للجماهير فى المقام الاول .

## على المحافظين وقف كل صور التسيب بعد الصلاحيات الجديدة التى أخذوها

وطالب الرئيس بانتهاز هذه الفرصة فى جميع المحافظات لوقف كل انواع التسيب بجدية وأن تتخذ فى مواجهتها قرارات فعلية تؤدى الى الانضباط فى السلوك العام والخاص فى كل ناحية من نواحى الحياة .

وقال الرئيس اننا نكفل التطبيق الديمقراطى ونحافظ على جدية وكرامة وأمن وأمان كل انسان وفى المقابل لابد وان يكون هناك واجبات على كل مواطن أهمها التزام الخلق فى السلوك .

وقال الرئيس : ولقد نبذ الشعب فى الاستفتاء الاخير كل من افسدوا الحياة السياسية قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ولكننا نكفل للجميع حقوقهم ، ولابد أن يلتزموا جميعا بالقائلة الكبرى وهى مصر ، وذلك بمراعاة الالتزام بالوحدة

الوطنية والسلام الاجتماعى .

وأشار الرئيس الى ان جميع المسئولين التنفيذيين فى المحافظات يتبعون المحافظ كممثل للشعب ، قبل أن يكونوا تابعين لوزاراتهم .

واعلن الرئيس ان للمجالس المحلية الحق فى أن تسحب الثقة من المسئولين التنفيذيين وبالتالى يفقدون مناصبهم فورا اذا ما اهملوا حقوق الجماهير .

وطالب الرئيس لجان الحزب بأن تنشط وأن يكون العمل السياسى عملا يوميا .

كذلك طالب الرئيس بأن يكون هناك مسئول دينى فى لجان الحزب بالمحافظات وينظمهم الجناح الدينى بالحزب حتى لايترك موضوع الدين للتطرف أو الخرافات

كما طالب بان يكون هناك مسئول عسكرى فى كل محافظة ليعاون فى مشروع تدريب الطلائع .

وقال الرئيس فى حديثه لاعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى فى الاجتماع الذى حضره المحافظون وأمناء الحزب بالمحافظات : لابد من ان تنطلق جميع الامكانيات والكفاءات فى المحافظات لترعى الطلائع والطلاب وتهيىء لهم فرص المعرفة وزيارة المواقع التاريخية والوطنية والمزارع الجديدة والمصانع الحديثة .

وعلى كل محافظ ان يكون لجنة تنمية ليقوم بمشروعات تحقق الامن الغذائى بالمحافظة .

وطالب المحافظين ان يعلنوا سقوط جميع الحزازات القديمة بين العائلات فى محافظاتهم وان تبدأ صفحة جديدة يسودها التعاون والاخاء والمحبة بين الجميع لخدمة مصر ، وان تقدم الخدمة للجماهير بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية . وعلى الحزب الوطنى أن يمثل ضمير مصر وأن يكون كل عضو قدوة وان نقيم دولة العلم والايمان .

وصرح السيد منصور حسن المتحدث الرسمى باسم الحزب الوطنى الديمقراطى بعد اجتماع الهيئة البرلمانية الذى حضره السيد حسنى مبارك نائب الرئيس والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء والسيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب بان الرئيس السادات قد طالب كذلك فى نهاية الاجتماع الحكومة بان تطور أسلوب تحصيل الضرائب وقال ان البلد مليئة بالمال وكل من يكسب يجب ان يدفع حق المجتمع وعلى الحكومة أن تكون صارمة فى ذلك وأن تضع موضع التنفيذ اقرار الثروة المالية الذى وافق عليه الشعب فى استفتاء فبراير ١٩٧٧ ، على ان يبدأ ذلك اولا بالنسبة لجميع المسئولين بالدولة ، كذلك طالب الرئيس بضرورة تنفيذ القانون الذى يجعل من التهرب الضريبى جريمة . وقال الرئيس اننا لا نكره لاحد أن يكسب من العمل الشريف ، ولكن لابد من الحفاظ على حق الدولة ، ولا نقبل أى تهرب من ذلك .